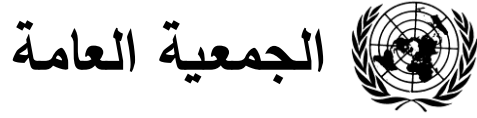


Distr.: General
29 August 2024
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

كوستاريكا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات عامة

- 1- تتشرف كوستاريكا بتقديم تقريرها الوطني الرابع للاستعراض الدوري الشامل، مؤكدة من جديد توجهها المتمثل في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها⁽¹⁾.
- 2- وتمتلك الدولة إطاراً معيارياً يتطور باستمرار لحماية حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك إنشاء آليات للإشراف والإنفاذ؛ وتترجم هذه التجربة في عملها الخارجي، دعماً لتعزيز المعايير التي تعزز كرامة الناس ورفاهيتهم، من دون تمييز من أي نوع.
- 3- وعلى غرار جميع الدول، يواجه البلد تحديات مستمرة، بما في ذلك الخصوصيات التي تميز دولة نامية ذات دخل متوسط أعلى فيما يتعلق بالتعاون الدولي؛ وقضايا إشكالية متعلقة باستمرار الفقر وأوجه عدم المساواة، ووجود العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الناشئ عن الإجرام، وتحديات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية أخرى.
- 4- وفي هذا الصدد، تعطي كوستاريكا الأولوية لاستراتيجيات على مختلف مستويات الحكم تعمل على تحسين الموارد الحالية إلى المستوى الأمثل؛ وتنظم خدمات الرعاية العامة والمتخصصة، وتوجهها إلى الفئات التي تحتاج إلى حماية خاصة والأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف. وهي ملتزمة بتصميم وتنفيذ حلول مبتكرة تركز على الأمن البشري.
- 5- ويُنظر إلى عملية الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل على أنها مسؤولية تقع على الدولة وفرصة للتفكير كبلد في حالة حقوق الإنسان، وتحديد الأهداف المشتركة نحو تحسين ممارساتها.

باء - تنسيق التقرير ومنهجيته

- 6- تعد اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان⁽²⁾ منذ عام 2011 هيئة استراتيجية في تنسيق هذه العملية وغيرها من العمليات المتعلقة بالنظام العالمي ونظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- 7- وهذا التقرير هو ثمرة العملية الأكثر شمولاً التي تم تطويرها حتى الآن في الاستعراض الدوري الشامل، حيث تقدم 38 مؤسسة عامة⁽³⁾ تابعة للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، تحت قيادة اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تقارير عن أنشطة الدولة في مجال حقوق الإنسان.
- 8- وفي إطار هذه العملية، تم التشاور مع المجتمع المدني، وهي مسؤولية تحظى بالاعتراف لضمان الشفافية والمساءلة، كما شكلت فرصة ثمينة لتعزيز الثقة وتجديد العمل المفصلي في مجال حقوق الإنسان.
- 9- وكانت نقطة انطلاق التشاور هي تحديث سجل الهيئة الاستشارية الدائمة، وهي هيئة ملحقه باللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المعنية بمشاركة المجتمع المدني، في الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024⁽⁴⁾. وشكلت الهيئة الاستشارية الدائمة القاعدة الرئيسية للمنظمات التي تم التشاور معها بشأن مقترح بطريقتين: عرض التقرير الأولي في مشاوره عامة، والدعوة إلى تلقي تعليقات كتابية.

10- وقد تم تعزيز المنهجية بمساهمات من أعضاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، ومكتب أمين المظالم في الجمهورية، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في كوستاريكا، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في حرية الرأي والتعبير⁽⁵⁾. وثمة اعتراف بالحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق التشاور مع المجتمع المدني في المستقبل.

11- وتعرب وزارة الشؤون الخارجية، بصفتها منسقةً للجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، عن امتنانها لمشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني التي أخذت مساهماتها بعين الاعتبار في إعداد هذا التقرير، وساهمت في إضفاء العمق والشفافية على الإجراءات موضوع الإبلاغ.

ثانياً - الإطار المعياري والمؤسسي

ألف - أوجه التقدم الرئيسية

12- كوستاريكا جمهورية ديمقراطية وحررة ومستقلة ومتعددة الإثنيات والثقافات⁽⁶⁾، لها نظام حكم قائم على فصل السلطات وعلى دولة اجتماعية تحكمها سيادة القانون.

13- وينص الدستور، باعتباره القانون الأسمى في النظام القانوني لكوستاريكا، على أسبقية الأحكام الدولية لحقوق الإنسان على قوانينها. بل إن الفقه الدستوري كرس أنه طالما كانت هذه الأحكام تمنح حقوقاً أو ضمانات أكبر، فإنها يمكن أن تكون أسمى من الدستور⁽⁷⁾.

14- وتتولى مجموعة المؤسسات والهيئات العامة المنبثقة عن السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى المحكمة العليا للانتخابات التي لها سجل معترف به، مهام دستورية وقانونية مميزة تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

15- وصدقت الدولة على تسع معاهدات دولية لحقوق الإنسان وتسعة بروتوكولات اختيارية وقبلت سبعة من إجراءات البلاغات الفردية⁽⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، تبقي الدولة على دعوة مفتوحة ودائمة موجهة إلى جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان لزيارة البلد.

16- ووفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، قُدمت التقارير التالية في الفترة الأخيرة: التقرير الخامس والسادس إلى لجنة حقوق الطفل؛ والتقرير الثالث والرابع إلى لجنة مناهضة التعذيب؛ والتقرير الأول إلى اللجنة المعنية بالاختفاء القسري؛ والتقرير الثامن إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ والتقرير الثاني والثالث إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والزيارة الأولى للجنة الفرعية لمنع التعذيب.

17- وقد شهد البلد في السنوات الأربع الماضية إصلاحات دستورية وقانونية ذات أهمية كبرى لحقوق الإنسان، يرد وصفها في الفقرات التالية حسب الموضوع.

18- وشهدت كوستاريكا تغييراً تاريخياً منذ عام 2020 فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق السكان المتنوعين جنسياً، وذلك بعد صدور فتوى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان OC-24/17، التي طلبتها الحكومة في 18 أيار/مايو 2016⁽⁹⁾.

19- وأعلنت الدائرة الدستورية في محكمة العدل العليا، مستندة إلى القرار OC-24/17، عدم دستورية حظر زواج المثليين المنصوص عليه في قانون الأسرة. وطان زواج المثليين أصبح سارياً في 26 أيار/مايو 2020⁽¹⁰⁾.

20- ويؤسس الحكم الصادر عن الدائرة الدستورية لمرحلة جديدة في إطار الحماية التي لا تزال قائمة اليوم في الجهود المحلية لحماية حقوق الأشخاص بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

باء - التنمية المؤسسية والسياسات العامة

21- تروج الدولة، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2023-2025، لرؤية شاملة لحقوق الإنسان، باستخدام الحوار السياسي والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة أداة لذلك.

22- وقادت كوستاريكا معايير جديدة لحقوق الإنسان، مثل إعلان حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، على التوالي⁽¹¹⁾؛ وإعلان اليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وإنشاء المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي⁽¹²⁾.

23- ولدى كوستاريكا بنية متينة من المؤسسات المكرسة لحماية حقوق السكان المشمولين بحماية خاصة، وكذا عدة هيئات تنسيق مشتركة بين المؤسسات، ستناقش بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية. ودمج تصميم السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان مبادئ التعميم والتقاطعية والإقليمية، من أجل ضمان تطبيقها من جميع المؤسسات، معززاً بذلك نهج التكامل.

24- وأصبح البلد عضواً كامل العضوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽¹³⁾ عام 2021، وهو ما أتاح له فرصاً جديدة للتحسين في مجالات متعددة من التنمية المستدامة والابتكار في القطاع العام، وتصميم سياسات عامة استشرافية، وتوفير معلومات إحصائية لصنع القرارات، ومشاركة أقوى للجهات الفاعلة غير الحكومية.

25- وترتبط الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام 2023-2026⁽¹⁴⁾، وهي خريطة طريق وطنية نحو التنمية المستدامة، لأول مرة بأهداف التنمية المستدامة وتوافق آراء مونتيفيديو، وتطبق معايير وتوصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما تدمج بطريقة شاملة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والتنمية الإقليمية وإدارة المخاطر.

26- وينفذ السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى مستوى الكانتونات، من خلال شبكة الكانتونات المعنية بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة، والتي تضم حتى الآن أكثر من نصف الحكومات المحلية. وبهذا الزخم، قدمت كوستاريكا ستة تقارير محلية طوعية، وفي تموز/يوليه 2024 قدمت تقريرها الوطني الطوعي الثالث إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

27- ووافقت كوستاريكا عام 2021 على الخطة الاستراتيجية الوطنية⁽¹⁵⁾، حيث صممت رؤية بعيدة المدى تدمج الالتزام الطويل الأمد بحقوق الإنسان⁽¹⁶⁾.

28- وتعزز مكتب أمين المظالم عام 2024 بإعادة اعتماده باعتباره مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة العليا، الفئة (أ)، مثبتاً امتثاله لمبادئ باريس. ويتمتع مكتب أمين المظالم بإمكانية الوصول المباشر والمستقل إلى هيئات الأمم المتحدة التي تشرف على الامتثال لما تعهدت به كوستاريكا من التزامات دولية في مجال حقوق الإنسان، وله صلاحية تيسير تقديم أي معلومات يراها مناسبة في إطار الممارسة المستقلة لاختصاصاته.

29- وتعد مجموعة مؤسسة كوستاريكا للكهرباء، وهي تكتل شركات مملوكة للدولة مكرسة للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية تراعي الشؤون الاجتماعية والبيئية، أول شركة مملوكة للدولة تتضمن عام 2023 إلى التزام "بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان"⁽¹⁷⁾، مطلقاً عملية دائمة لبذل العناية الواجبة في جميع عملياتها وسلاسل توريدها وعلاقاتها التجارية. وتعد هذه العملية معلمة بالنسبة للبلد، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

30- وتجدر الإشارة، في هذه التطورات وغيرها من التطورات الموضحة أدناه، إلى المساهمة الحاسمة للمجتمع المدني في السياسة العامة وتنفيذ الإجراءات، بدءاً من توفير الخدمات وصولاً إلى تدريب الموظفين العموميين. وتؤكد كوستاريكا من جديد على أهمية مشاركتهم، وكذا على التزام الدولة بضمان استقلاليتهم وأمنهم.

جيم - النظام الإحصائي الوطني

31- يمثل قانون النظام الإحصائي الوطني لعام 2019⁽¹⁹⁾ خطوة إلى الأمام في مواءمة الناتج الإحصائي وتعزيزه، مما يمنح المعهد الوطني للإحصاء والتعداد ولاية أوضح في الإشراف عليه وموارد لإجرائه.

32- ويتعهد المعهد الوطني للإحصاء والتعداد عملية مستمرة لمراجعة وتحديث نظام مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾، وكعنصر مكمل له قام بتطوير نظام مؤشرات الكانتونات الذي كان حيوياً في وضع استراتيجية الأهداف الوطنية لكوستاريكا 2023-2030، وهي أداة التخطيط الرئيسية لخطة عام 2030 التي سمحت بتحديد 55 هدفاً وطنياً يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ونظام متابعة سنوي خاصاً بها.

33- وأبلغ البلد عن بذل جهود كبيرة لتصنيف البيانات من أجل تحليل أفضل لحالة فئات سكانية محددة، مثل "دليل المبادئ التوجيهية التقنية لإدماج النهج الإثنوي-العرقى في توليد الإحصاءات الرسمية" لعام 2022⁽²¹⁾؛ والإطار المرجعي للتعامل مع فئة المثليات والمتليين ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي وحاملي صفات الجنسين والفئات الجنسانية الأخرى في إنتاج الإحصاءات الرسمية لعام 2022 ونشرها⁽²²⁾.

دال - السلطة القضائية

34- منذ الموافقة على قواعد برازيليا بشأن الوصول إلى العدالة، المعادة صياغتها عام 2019، أصبحت لدى السلطة القضائية سياسات مؤسسية ومبادئ توجيهية محددة لفئات سكانية مختلفة (المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والشعوب الأصلية، والأطفال والمرهقون، والنساء، وكبار السن، وذوو الإعاقة، والشباب المخالفون للقانون الجنائي، والأشخاص المحرومون من الحرية، وغيرهم)، من أجل حماية حقوق الإنسان الخاصة بها ووصولها إلى العدالة.

35- وتنتشاً انطلاقاً من اللجنة المعنية بالوصول إلى العدالة ولجانها الفرعية تنسيقيات مع مدرسة القضاء وهيئات التدريب لإدراج عمليات التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان الموجهة لجميع العاملين في السلك القضائي بشكل دائم⁽²³⁾.

- 36- ومنذ الموافقة على قانون وصول الشعوب الأصلية في كوستاريكا إلى العدالة عام 2018، انطلق مشروع بناء "سياسة مؤسسية لوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة"، وهو حالياً في المرحلة النهائية من فحصه. وبُني المشروع وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، مع التركيز على ضمان الحق في التشاور المسبق⁽²⁴⁾.
- 37- وتجدر الإشارة إلى التعميم رقم 188-2019 الذي اعتمده المحكمة بكامل هيئتها بشأن مسارات العمل الـ 19 التي يتعين على المكاتب القضائية مراعاتها في ضمان الحقوق والاحتياجات الخاصة للشعوب الأصلية واحترام نظرتها إلى العالم وثقافتها وإدماجها في العمليات والإجراءات المؤسسية⁽²⁵⁾.
- 38- ومكتب المدعي المتخصص المعني بشؤون الشعوب الأصلية التابع لمكتب المدعي العام هو الهيئة التي تضع إجراءات للتعامل مع الجرائم التي تكون الشعوب الأصلية طرفاً فيها، وهي إجراءات تتجاوز النهج الجنائي. وفي الوقت نفسه، يتولى الدفاع العام الرصد فيما يتصل بالشعوب الأصلية لضمان الامتثال للضمانات الإجرائية المكفولة لهذه الشعوب⁽²⁶⁾.
- 39- وتلبي السياسة المؤسسية لوصول المنحدرين من أصل أفريقي إلى العدالة وخطة عملها الاحتياجات الخاصة لهؤلاء السكان بدعم من هيئات أخرى في السلطة القضائية⁽²⁷⁾.
- 40- وتعمل اللجنة الوطنية لتحسين إقامة العدل التابعة للسلطة القضائية منذ عام 2021 على تعزيز تعريف وتنفيذ المتغيرات المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية في أنظمة الإدارة المؤسسية، وكذلك وضع خطة لجمع البيانات الخاصة بالمتليين والمتليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية بمشاركة هذه الفئة من السكان⁽²⁸⁾.
- 41- ولدى السلطة القضائية مسار قضائي لأهداف التنمية المستدامة، وهي عملية استغرقت أكثر من ثماني سنوات من الاعتمادات والمواءمة والتنسيق بين أعمالها وخطة عام 2030. وهو التزام مؤسسي يتجاوز مجرد نهج لإقامة العدل ليتبنى رؤية للتنمية المستدامة والرفاه المجتمعي.

هاء - الهيئة التشريعية

- 42- أعلنت الهيئة التشريعية عن اهتمامها المؤسسي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي توفر الاستمرارية لدمج ورصد وتقييم خطة عام 2030، إذ تحت على تصنيف مشاريع القوانين الحالية والجديدة في إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إلى جانب إجراءات أخرى.
- 43- والجهاز العام للرقابة المالية بالجمهورية هو، وفقاً للدستور والقانون، المؤسسة المسؤولة عن الرقابة على الموارد العامة واستخدامها الفعال؛ ويقوم من خلال رقابته بعمليات تدقيق تركز على كفاءة الخدمات العامة والمسائل المرتبطة بمراقبة مستوى الامتثال لأهداف التنمية المستدامة⁽²⁹⁾.
- 44- وتكفل السلطة التشريعية، منذ عام 2022، أن تتضمن جميع تقارير الخدمات التقنية تحليلاً للأثر الجنساني مع توصيات ليتم تناولها في مشاريع القوانين، وفي عام 2024 تمت الموافقة على ورقة فنية توجه تحليل المشاريع من منظور جنساني⁽³⁰⁾.
- 45- وتهدف الهيئة المتخصصة للتوظيف والإعاقة، المنشأة عام 2021، إلى حجز وظائف شاغرة ليشغلها أشخاص ذوو إعاقة، وفقاً للقانون الذي يلزم سلطات الدولة بحجز ما لا يقل عن 5 في المائة من الشواغر لهذه الفئة من السكان⁽³¹⁾.

ثالثاً - الامتثال للتوصيات المقدمة منذ عام 2019

ألف - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

1- مكافحة الفقر

46- تُعد مكافحة الفقر وعدم المساواة تحدياً دائماً وأولوية من أولويات السياسة العامة لكوستاريكا، ولهذا السبب يتم تقديم أنواع مختلفة من المزايا لتلبية احتياجات السكان الذين يعانون الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية؛ وتحسين نوعي لمهارات السكان، وتنفيذ بدائل لرعاية الأشخاص المعالين ومقدمي الرعاية لهم.

47- وتطور الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والموهبة البشرية، المعروفة باسم استراتيجية التشغيل والموهبة البشرية⁽³²⁾، عمل الدولة بمؤشرات للتنفيذ الفعال للمعرض من البرامج الحكومية، وكذا التقارب مع القطاع الخاص ومراجعة الاحتياجات المحلية التي تسمح بتوجيه جهود التدريب والإعانات بشكل أكثر اتساقاً مع متطلبات السوق المحلية ومع التركيز على حقوق الإنسان⁽³³⁾.

48- ويقوم المعهد المشترك للمعونة الاجتماعية، وهو الهيئة التقنية المسؤولة عن السياسة الاجتماعية ومعالجة الفقر والفقر المدقع، بوضع إجراءات مختلفة، بما في ذلك نماذج تدخل لتعزيز الحراك الاجتماعي للأسر المعيشية؛ والنموذج المشترك بين الثقافات للاهتمام بأقاليم الشعوب الأصلية⁽³⁴⁾، الذي يربط بين الرؤية المؤسسية والأهمية الثقافية للشعوب الأصلية؛ والتحويلات النقدية المشروطة وغيرها من المنح التدريبية، وكذا القروض الواجبة السداد المدعومة بضمانات لدى الوسطاء الماليين من أجل الأنشطة الإنتاجية⁽³⁵⁾.

49- ولدى منظومة مصرف التنمية صندوق يسمى "رأس المال التأسيسي للإدماج"، وهو موجه إلى المشاريع التي يروج لها أشخاص من القطاعات ذات الأولوية في قانون إنشاء منظومة مصرف التنمية، رقم 8634⁽³⁶⁾.

50- وبالنظر إلى هذه الجهود، وعلى الرغم من تأثير الجائحة على زيادة الفقر وكذلك على المالية العامة، فقد تحقق انخفاض كبير في الفقر بين عامي 2020 و2023 بنسبة 4,4 في المائة⁽³⁷⁾. وفي حالة الفقر متعدد الأبعاد، سُجلت نسبة 11,9 في المائة عام 2023، وهي أدنى قيمة سُجلت منذ عام 2010⁽³⁸⁾.

2- المساواة وعدم التمييز

51- تمثل الجهود المبذولة من أجل المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز هدفاً يشمل الدولة برمتها. ولتحقيق هذه الغاية، يتم وضع سياسات عامة تستجيب لأشكال التمييز المتعددة والمتراطة التي تواجهها النساء وكبار السن والأطفال والمراهقون والشباب وغيرهم من السكان.

52- ومن التطورات الهامة إقرار القانون رقم 10175 الصادر في 25 نيسان/أبريل 2022، الذي ينص على عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين 20 و35 عاماً على جرائم الكراهية، بما في ذلك القتل والإصابات والاعتداءات، بدافع الإثنية أو السن أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الخصائص الوراثية أو الوضع من حيث الهجرة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير الجنساني⁽³⁹⁾.

53- وفي عام 2021، دخل قانون مناهضة العنف والعنصرية في الرياضة حيز التنفيذ، وهو يهدف إلى زيادة الوعي ومنع أعمال العنف والعنصرية والتمييز المنافية للكرامة الإنسانية في الفعاليات الرياضية الرسمية والمعاقبة عليها⁽⁴⁰⁾.

54- ويعكف البلد على تحديث السياسة الوطنية لحقوق الثقافة 2025-2034، التي تشجع على الإبداع في التعبيرات الثقافية وحماية تنوع التراث الثقافي والبحث فيها وإدارتها وإنتاجها والنهوض بها وتوزيعها.

55- وكوستاريكا هي أول بلدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يطلق استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية والتمييز عام 2024⁽⁴¹⁾، من أجل التصدي للنمو الهائل لخطاب الكراهية في البلاد، المتولد على وجه الخصوص من شبكات التواصل الاجتماعي⁽⁴²⁾.

56- وقد سُرع في وضع استراتيجية وطنية لتسترشد بها الصياغة المشتركة بين المؤسسات للسياسات القائمة الرامية إلى التلبية الملموسة لاحتياجات المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والمهاجرين، استناداً إلى السياسة الوطنية لمجتمع خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب 2014-2025⁽⁴³⁾.

3- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

57- أعلن البلد يوم 10 كانون الأول/ديسمبر يوماً لحقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾، مضيفاً فقرة فرعية إلى القانون الأساسي للتعليم من أجل الاستمرار في دراسة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصورة دائمة.

58- وتعمل مؤسسات الدولة على زيادة الموارد إلى المستوى الأمثل وتعزيز قدرات موظفيها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تثبيت معارف وقدرات الموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان، ويؤثر بشكل مباشر على الثقافة المؤسسية وتقديم الخدمات⁽⁴⁵⁾.

59- ولدى الأكاديمية الوطنية للشرطة عرض تعليمي يتضمن شرطاً مسبقاً للتخرج لجميع قوات الشرطة يتمثل في دورة بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين دربت أكثر من 4 000 شرطي بين عامي 2020 و2024⁽⁴⁶⁾.

4- البيئة

60- ما فتئت كوستاريكا رائدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، وإدماج الاعتبارات الاجتماعية في المسائل البيئية، وكذلك دمج البيئة وحقوق الإنسان، وهي محمية بموجب المادة 50 من الدستور، التي تنص على حق كل شخص في بيئة صحية ومتوازنة بيئياً. وحوالي 30 في المائة من أراضي كوستاريكا مصنفة مناطق محمية، حيث تساهم بنسبة 6 في المائة في التنوع البيولوجي الدولي.

61- وأطلق البلد خطة عمل وطنية غير مسبقة ومبتكرة بشأن المساواة بين الجنسين في العمل المناخي 2023-2025، تشجع إجراءات دعم قابلية التوظيف والاستقلالية الاقتصادية وتعزيز القدرات وإدارة المخاطر وتعميم مراعاة المنظور الجنساني المتعدد القطاعات في العمل المناخي وإنتاج معلومات مصنفة⁽⁴⁷⁾.

62- وتطرح الخطة الوطنية لإدارة المخاطر 2021-2025⁽⁴⁸⁾ مهمة إنشاء آليات للتظلم الملائم للبرامج، بحيث يكون التدخل المؤسسي أكثر تركيزاً وإنصافاً وكفاءة، ولا سيما في مرحلتي الاستجابة والتعافي في حالة الكوارث. ويُظهر نظام رصد ومتابعة الخطة النتائج الرئيسية⁽⁴⁹⁾.

63- وقد قادت كوستاريكا الحملة العالمية لإرساء تمديد احترازي للتعدين في قاع البحار، بما يتماشى مع العلم ومبدأ التحوط وحماية هذا الحيز باعتباره تراثاً مشتركاً للبشرية ومع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽⁵⁰⁾.

64- ونظمت كوستاريكا، بصفتها مشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن المحيطات، مناسبة رفيعة المستوى عن العمل بشأن المحيطات في حزيران/يونيه 2024، اختُتمت بإطلاق إعلان السلام من أجل المحيطات، إضافة إلى دعوة للعمل عنوانها "نساء حارسات للمحيطات" (Mujeres Guardianas del Océano).

65- ويقوم المصرف المركزي لكوستاريكا بتجميع الحسابات البيئية لكوستاريكا لحساب القيمة المادية والاقتصادية للموارد الطبيعية وأهميتها بالنسبة للثروة الوطنية. ويضع المصرف مؤشرات تتيح معرفة المعروض من الموارد الطبيعية واستخدامها وكذلك تفاعلها مع النشاط الاقتصادي للبلد⁽⁵¹⁾.

5- الحقوق الرقمية

66- قامت كوستاريكا بخطوات مهمة نحو الاعتراف بالحقوق الرقمية وضمائها؛ وإن كان الطريق لا يزال طويلاً أمامنا لسد الفجوات الرقمية التي تمثل أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد في هذا المجال. وبالنسبة لعام 2023، لدى 96,8 في المائة من السكان إمكانية الوصول إلى هاتف محمول، ولدى 81,7 في المائة خدمة إنترنت في المنزل. وفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، تُعد كوستاريكا من بين البلدان التي لديها أكبر عدد من الخطوط الخلوية للفرد في العالم.

67- وقد تبلورت هذه التطورات مع إضافة فقرة ثانية إلى المادة 24 من الدستور عام 2023⁽⁵²⁾، تعترف بالحق الأساسي في الوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

68- وتوجه الخطة الوطنية لتطوير الاتصالات 2022-2027 العديد من السياسات، بما في ذلك جهود الحكومة المفتوحة، واستراتيجية التحول الرقمي 2022-2027، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2023-2027، وسياسة الاستفادة من التقنيات الرقمية في التعليم⁽⁵³⁾، وذلك لوضع كوستاريكا في موقع الريادة في تقديم الخدمات العامة الرقمية، بحيث تساهم أيضاً في تعزيز المواطنة الرقمية.

69- ومن المهم الإشارة إلى عملية التدقيق التي تقع مسؤوليتها على عاتق الجهاز العام للرقابة المالية بالجمهورية، والتي تستند إلى استخدام مكثف للتكنولوجيا بحثاً عن قدر أكبر من الفرص والسرعة واتخاذ القرارات بشكل أفضل⁽⁵⁴⁾.

70- ويتألف مشروع "آلية الرقابة الوقائية في البنية التحتية العامة القائمة على الذكاء الاصطناعي" من تنفيذ نظام آلي لمتابعة البنية التحتية العامة في تنفيذ الأشغال، باستخدام التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما سيجب للمواطنين مراقبة كيفية استخدام الأموال العامة في الوقت الحقيقي. وإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام كاميرات عن بُعد لمراقبة موقع البناء، وإصدار تنبيهات حول المخاطر المحتملة والظروف الجوية التي يمكن أن تؤثر على سير العمل.

71- واللجنة الوطنية للأمن على الإنترنت هي المسؤولة عن الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين عبر الإنترنت والتصدي له 2021-2027، وهي تعمل على تعزيز مساحات رقمية آمنة، والوقاية من المخاطر الناجمة عن الوصول العشوائي إلى المحتويات غير اللائقة، والاهتمام بحالات إيذاء هذه الفئة من السكان أو الاعتداء عليها.

72- وفي عام 2021، لم تكن لدى 18,7 في المائة من مساكن الشعوب الأصلية إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وتتضمن الخطة الوطنية للاتصالات عنصر تغطية لفائدة أقاليم الشعوب الأصلية في البلد البالغ عددها 24 بحلول عام 2026، واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان الهدف قد تقدم في 14 إقليمياً من أقاليم الشعوب الأصلية المعنية بالتدخل⁽⁵⁵⁾. وتُلبى، من خلال برنامج المراكز المجتمعية الذكية، الاحتياجات المجتمعية من التدريب في أراضي الشعوب الأصلية، مع احترام رؤيتها الكونية وثقافتها وخصائصها المحلية.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

1- الأمن البشري والحريات الأساسية

73- تؤكد كوستاريكا من جديد، بصفتها بلداً محايداً وديمقراطية منزوعة السلاح، التزامها بالسلم ونزع السلاح ومراقبة الاتجار بالأسلحة وانتشارها. وعلى المستوى المحلي، يمثل القانون رقم 9682 والقانون رقم 9692 لعام 2019 أوجه تقدم هامة لتعزيز تنظيم الأسلحة، وكذا توفير حماية أكبر للنساء، علماً بأن الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء هي أكثر أساليب العنف ضد المرأة شيوعاً، ولا سيما جرائم قتل الإناث⁽⁵⁶⁾.

74- ويشدد إصلاح قانون الأسلحة والمتفجرات⁽⁵⁷⁾ العقوبات على حمل الأسلحة بشكل غير قانوني، ويحظر اقتناء ذخائر غير تلك الخاصة بالسلاح المسجل قانوناً، وتدابير أخرى لمنع انتشار الأسلحة. وبموازاة ذلك، وسّع إصلاح قانون مكافحة العنف المنزلي وقانون الأسلحة والمتفجرات⁽⁵⁸⁾ نطاق تغطية تدابير تقييد حيازة الأسلحة النارية ومصادرتها في حالات العنف المنزلي، ويمنح سلطة الشرطة الإذن بالتدخل لحماية السلامة الشخصية⁽⁵⁹⁾.

75- وترى كوستاريكا أن الهدف النهائي لصكوك تحديد الأسلحة لن يتحقق من دون المساهمة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال. وكدليل على هذا الالتزام، تتولى نساء رئاسة المديرية العامة للتسلح والإدارات التابعة.

76- وكوستاريكا في طليعة الداعين إلى فرض حظر كامل على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وقد استضافت مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تأثير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل عام 2023 حيث اعتمد بيان بيلين⁽⁶⁰⁾، وشاركت بفاعلية في رعاية القرار المتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽⁶¹⁾. ويدعو البلد إلى تنفيذ صك ملزم قانوناً ينظم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يتضمن نهجاً متعدد التخصصات، ويضمن رقابة بشرية هامة في جميع المراحل.

77- وعدل البلد المادة 181 من قانون الإجراءات الجنائية لإقرار بطلان الأدلة المحصلة عن طريق التعذيب أو سوء المعاملة أو الإكراه أو التهديد أو الخداع أو التدخل الذي لا موجب له⁽⁶²⁾، وذلك تماشياً مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب.

2- المشاركة العامة والسياسية

78- فيما يتعلق بممارسة الاحتجاج السلمي بصفة عامة، يُتعامَل مع جميع المظاهرات أو الإضرابات عن طريق أمر إنذار من الشرطة أو، في حالة عدم وجود ذلك، عن طريق أمر إنفاذ، يتم التركيز فيهما على احترام جميع المتظاهرين؛ وتصدر تعليمات لقوات الشرطة بإبقاء قنوات الحوار مفتوحة بهدف الحفاظ على السلامة البدنية للمدنيين وأفراد الشرطة واحترام الحق الدستوري في التظاهر⁽⁶³⁾.

79- وقد قادت كوستاريكا جهوداً على مدى عدة عقود لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة، ولا سيما في المجال السياسي، ونجحت في أيار/مايو 2024 في تحقيق التكافؤ في التمثيل في الجمعية التشريعية، بنسبة 49 في المائة للنساء (27 عضوة في الكونغرس) و 51 في المائة للرجال (28)⁽⁶⁴⁾.

80- ويواصل البلد العمل من أجل ضمان التكافؤ على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى البلديات، وهو ما تحقق مع إصلاح قانون البلديات عام 2023⁽⁶⁵⁾. وبموازاة ذلك، أقر عام 2022 قانون منع العنف ضد المرأة في السياسة والتصدي له والمعاقبة عليه والقضاء عليه⁽⁶⁶⁾، وفقاً لمبدأ المساواة أمام القانون المكرس في الدستور.

81- ويفضل هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الإيجابية، أصبحت لدى البلد مجالس بلدية متكافئة وحققت زيادة بنسبة 27 في المائة في تمثيل النساء في مناصب رئيسات البلديات في الانتخابات البلدية الأخيرة عام 2024، إذ انتقلت من 7 إلى 22 رئيسة بلدية⁽⁶⁷⁾.

82- وينفذ المعهد الوطني للمرأة مسار عمل قوياً يدمج عمليات تلاقي مع المؤسسات والتجمعات، والأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بشكل خال من جميع أشكال العنف⁽⁶⁸⁾.

3- حظر جميع أشكال الرق والاتجار بالأشخاص

83- تركز الدولة جهوداً فعالة لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه. وجريمة الاتجار بالأشخاص منصوص عليها في المادة 172 من قانون العقوبات، وفي آب/أغسطس 2019 تمت الموافقة على إصلاح قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وإنشاء التحالف الوطني لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص⁽⁶⁹⁾، الذي وسع نطاق جريمة استغلال الانتزاع غير الشرعي للأعضاء البشرية، بما يتجاوز مفهوم بروتوكول باليرمو، وذلك من أجل الحصول على أداة أكثر فعالية لمكافحة هذه الجريمة⁽⁷⁰⁾.

84- ولدى البلد سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2020-2030⁽⁷¹⁾. وفي الآونة الأخيرة، تمت الموافقة على الخطة الاستراتيجية الوطنية للتحالف الوطني لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص 2022-2027، وعلى المبادئ التوجيهية للتنسيق بين المؤسسات بشأن جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين عام 2023⁽⁷²⁾.

85- والتحالف الوطني لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص هو الهيئة المسؤولة عن إنقاذ الضحايا وحمايتهم وإثبات الأدلة الأساسية أمام الأنظمة القضائية من أجل معاقبة المتهمين. وفريق الاستجابة الفورية هيئة متخصصة مشتركة بين المؤسسات لتفعيل تدابير الرعاية الأولية لضحايا الاتجار بالأشخاص ومعاليتهم، وهناك أيضاً مكتب رعاية وحماية ضحايا الجريمة التابع لمكتب المدعي العام.

86- وهناك آليات لرعاية وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم، منها استراتيجية الرعاية الشاملة وتعبئة موارد الدعم لضحايا الاتجار بالأشخاص - الناجين بأرواحهم منه ومعاليتهم، أثبتت أنها مثال للتنسيق بين المؤسسات من أجل الالتزام الكامل مع الضحايا. وبالمثل، لدى صندوق الضمان الاجتماعي في كوستاريكا بروتوكول للرعاية الشاملة في الخدمات الصحية، وهناك نموذج للرعاية الشاملة لضحايا الاتجار بالأشخاص - الناجين بأرواحهم منه.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل

- 87- ينطوي ضمان الحق في العمل على المساواة في الحصول على العمل للجميع، والمساواة في الأجر بين النساء والرجال، وكذلك التقاسم المنصف للمسؤوليات الأبوية والمسؤولية المشتركة عن الرعاية.
- 88- ومنذ عام 2022، ينص القانونان 10159 و10211 على إجازتي الأبوة في القطاعين العام والخاص⁽⁷³⁾. وفيما يتعلق بعام 2023، كان من الممكن توثيق منح 10 983 إجازة أبوية، بنسبة 0,8 إجازة أبوة لكل إجازة أمومة.
- 89- وتم تعزيز تحسين ظروف العمل والحصول على عمل عن طريق الإصلاحات التالية:
- إصلاح القانون رقم 7142، قانون تعزيز المساواة الاجتماعية للمرأة، الذي ينص على المساواة في الأجر في القطاعين العام والخاص، عن العمل المتساوي القيمة، بين المرأة والرجل⁽⁷⁴⁾.
 - قانون التعليم والتدريب التقني المزدوج⁽⁷⁵⁾.
 - إصلاح قانون العمل لتنظيم العمل الليلي للعاملات⁽⁷⁶⁾.
 - إصلاح قانون العمل وحرية اختيار العمل للمرأة، الذي يقضي على التمييز ضد المرأة في سن العمل في بعض قطاعات الاقتصاد⁽⁷⁷⁾.
 - قانون دعم ثقافة الإبلاغ عن التحرش الجنسي، الذي يمدد المهلة الزمنية لتقديم شكوى من سنتين إلى ثماني سنوات⁽⁷⁸⁾.
- 90- وأنشأ المصرف المركزي لكوستاريكا الحساب الفرعي للعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، لإظهار التمثيل الاقتصادي للعمل غير مدفوع الأجر الذي يقوم به أفراد الأسرة المعيشية في الأنشطة الإنتاجية الموجهة للاستهلاك الذاتي. وهذه أداة قيمة لتحديد أوجه عدم المساواة في هذا المجال وتصميم استجابات لوصول المرأة إلى سوق العمل⁽⁷⁹⁾.
- 91- وبأشرت الدولة عملية القضاء على الفجوة التمييزية في الأجر في العمل المنزلي من خلال تعديلات الأجر السنوية التفاضلية التي ستبلغ ذروتها عام 2034 بمساواة أجر فئة العمال المنزليين مع غيرهم من العمال غير المهرة⁽⁸⁰⁾.

2- الحق في الرعاية

- 92- يتوجه البلد نحو إعادة تنظيم استحقاقات وخدمات دعم الرعاية التي تعيد توزيع هذه المسؤولية بين الدولة والسوق والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، من منظور المسؤولية الاجتماعية المشتركة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين⁽⁸¹⁾.
- 93- وسيوضح النظام الوطني لرعاية ودعم كبار السن المعتمدين على الغير⁽⁸²⁾، المنشأ عام 2022، خدمات الرعاية العامة أو المتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة، والأشخاص الخاضعين للرعاية، وكذلك مقدمي الرعاية⁽⁸³⁾.
- 94- وهناك أيضاً السياسة الوطنية للرعاية 2021-2031⁽⁸⁴⁾ لتوفير الرفاه لكبار السن من ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة الذين يحتاجون إلى الدعم، بتنظيم وتنسيق خدمات مثل الرعاية عن بُعد،

والرعاية المنزلية، ومراكز الرعاية النهارية، ودور الإقامة الطويلة الأجل، وغيرها. ويتم التركيز على الخدمات المنزلية لتجنب الإيداع في المؤسسات وتعزيز استقلالية الأشخاص.

95- وتنظم الشبكة الوطنية لرعاية الطفل ونمائها، المنشأة بموجب القانون عام 2021، مراكز الأطفال للتمية والرعاية الشاملة التي لها خدمات للأطفال الذين يعانون من الفقر أو الضعف الاجتماعي أو الاقتصادي والذين يحتاجون إلى دعم في عملية نماء الطفل، مع إعطاء الأفضلية لإدماج والديه في سوق العمل وتعهدهم التربوي⁽⁸⁵⁾.

3- الحق في المياه

96- اعتُرف عام 2020 بالحق في المياه دستورياً⁽⁸⁶⁾ باعتباره حقاً أساسياً وغير قابل للتصرف من حقوق الإنسان وسلعة أساسية للحياة. وبالنص على أن المياه سلعة وطنية، يعزز هذا الاعتراف حماية وضمان الحق في الحصول على مياه الشرب⁽⁸⁷⁾.

97- وتبلغ كوستاريكا عن تأمين 95,6 في المائة من إمكانية الحصول على مياه الشرب الجيدة عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,2 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2018⁽⁸⁸⁾.

98- ويتمثل أحد التحديات التي يواجهها البلد في الصرف الصحي، حيث يقوم معهد كوستاريكا للقنوات المائية وشبكات المجاري، بالتعاون مع الجمعيات الإدارية للقنوات المائية والمجاري المائية المجتمعية والجهات الفاعلة الأخرى المختصة، بتطوير إجراءات تشمل التدخل في المجالات ذات الأولوية من أجل تحسين خدمات مياه الشرب، وجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، وفقاً للخطة الاستراتيجية المؤسسية 2022-2026⁽⁸⁹⁾.

99- وثمة عنصر هام في هذا العمل هو مشاركة المواطنين. وفي هذا الصدد، تم إنشاء الآلية الوطنية لإدارة شؤون المياه⁽⁹⁰⁾ باعتبارها منصة دائمة للحوار والتبادل مع المجتمع المدني والمنظمات القطاعية والأوساط الأكاديمية وعامة الناس من أجل حماية المياه واستدامتها⁽⁹¹⁾.

100- ويجري حالياً تحديث السياسة المائية الوطنية والخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث تم إنشاء نظام معلومات SINIGIRH منذ عام 2019، وكُلف بجمع أي معلومات عن موارد المياه السطحية والجوفية تتيح النفاذ العمومي الشامل⁽⁹²⁾.

4- الحق في الصحة

101- تم تكريس الصحة في الفقه الدستوري باعتبارها حقاً أساسياً وسلعة تمثل مصلحة عامة تشرف عليها الدولة. ويُظهر الوضع الصحي لكوستاريكا أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة عام 2023 كان 80,3 عاماً؛ وتصل نسبة التغطية 95 في المائة من السكان، وبلغت نسبة الإنفاق العام على الصحة 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و25,17 في المائة من إجمالي الإنفاق العام عام 2020⁽⁹³⁾.

102- وتسترشد السياسة الوطنية للصحة 2023-2033 وخطة عملها بنُهج النفاذ الشامل، والمسار الحياتي، وشمول القطاعات، والمشاركة الاجتماعية⁽⁹⁴⁾.

103- وانخفض معدل المراهقات والطفلات الأمهات، نتيجة العلاقات غير السليمة أو سوء المعاملة أو نقص المعلومات من 19 في المائة عام 2012 إلى 9 في المائة عام 2021. ويستمر البلد في تركيزه ولديه خطة استراتيجية وطنية لصحة المراهقين 2021-2030، تهدف إلى خفض نسبة ولادات المراهقات إلى 2 في المائة بحلول عام 2030⁽⁹⁵⁾.

104- وفي كوستاريكا، المبرر الوحيد لإنهاء الحمل هو الخطر على حياة الأم أو صحتها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر المعيار التقني للإجراء الطبي المرتبط بالمادة 121 من قانون العقوبات (الإجهاض من دون عقاب)⁽⁹⁶⁾، وهناك أيضاً بروتوكول سريري للرعاية المتكاملة للمستخدمين الذين يعانون من فقدان الحمل المبكر. وكلا الصكين إلزاميان وتم نشرهما على العاملين في مجال الصحة على المستوى الوطني⁽⁹⁷⁾.

105- ويجري تطبيق بروتوكول 72 ساعة في حالة العنف الجنسي، ولدى صندوق الضمان الاجتماعي في كوستاريكا إرشادات لمنع الحمل الطارئ⁽⁹⁸⁾.

106- ويساهم قانون الصحة النفسية لعام 2023⁽⁹⁹⁾ في تعزيز النظام الوطني للصحة النفسية انطلاقاً من نموذج ذي نهج مجتمعي للتعزيز والوقاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج⁽¹⁰⁰⁾.

107- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أقر قانون الطمث والعدالة⁽¹⁰¹⁾، الذي ينص على الاعتراف بحقوق جميع النساء البالغات سن الطمث ويتضمن تدابير بشأن الحصول على المنتجات والإفصاح عن الإحصاءات المتعلقة بالنظافة الصحية والفقر المرتبطين بالدورة الشهرية⁽¹⁰²⁾.

5- الحق في التعليم

108- على الرغم من التقدم الهام في الالتحاق بالتعليم الرسمي، الذي وصل عام 2023 إلى 95,1 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و18 عاماً، بمتوسط 8,8 سنوات من التمدريس عام 2020؛ ومعدل إلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 99,5 في المائة عام 2021، وكذلك السير نحو تعميم التعليم الابتدائي والإلزامية التعليم المتنوع، يواجه البلد تحديات في ضمان استبقاء الطلاب وإعادة دمجهم⁽¹⁰³⁾.

109- وبفضل وضع بروتوكولات عمل وحدة الاستمرارية وإعادة الإدماج والنجاح التعليمي، وتنسيق عملها مع فرق المداومة على المستوى الإقليمي، تُعطى الأولوية للمراكز التعليمية التي تعاني من أكبر قدر من الاستبعاد من التعليم⁽¹⁰⁴⁾.

110- وتُؤدّد عن طريق منصة "سابر" (SABER) بيانات عن حالة الطلاب ويجري تتبع مساهمهم التعليمي، مما يوفر بيانات دقيقة عن الاستبعاد بين السنوات من خلال سجل التسجيل الاسمي⁽¹⁰⁵⁾.

111- ويهدف برنامج المدارس ذات الفرص العالية إلى تعزيز قدرات المراكز التعليمية، بتطوير إجراءات واستراتيجيات تهدف إلى الاستمرارية في مدارس ثانوية عامة مختارة، تقع في مناطق تعرف هشاشة اجتماعية عالية⁽¹⁰⁶⁾.

112- وأحد التطورات الرئيسية هو تنفيذ الدورة الثالثة من برامج التعليم المتعلقة بالحياة العاطفية والجنسية الشاملة وكذا التعليم المتنوع. ويجري حالياً وضع مبادئ توجيهية تقنية لوضع برنامج التعليم المتعلق بالحياة العاطفية والجنسية الشاملة من منظور متعدد الثقافات⁽¹⁰⁷⁾.

دال- الفئات المشمولة بحماية خاصة

1- النساء والفتيات

113- لدى كوستاريكا السياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل 2018-2030، والسياسة الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة من جميع الأعمار والوقاية منه 2017-2032⁽¹⁰⁸⁾، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وتجاوزت هاتان السياستان، اللتان وضعتا بموجب القانون، التغييرات الحكومية وسمحتا بتدخل الدولة الشامل والمتكامل على المدى الطويل.

وينفذ البلد خطة العمل الثانية للسياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل حتى عام 2026⁽¹⁰⁹⁾، والخطة الخمسية للسياسة الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة من جميع الأعمار والوقاية منه حتى عام 2027⁽¹¹⁰⁾.

114- وأبلغ عن تطورات معيارية هامة، منها:

- قانون مكافحة التحرش الجنسي في الشوارع⁽¹¹¹⁾.
- إصلاح قانون تجريم العنف ضد المرأة وقانون العقوبات⁽¹¹²⁾.
- قانون ينص على جريمة قتل الإناث الموسعة⁽¹¹³⁾.
- قانون حقوق المرأة أثناء الرعاية الماهرة والكرامة والمحترمة أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة ورعاية الوليد⁽¹¹⁴⁾.
- توطيد المركز التشغيلي للتصدي للعنف الأسري والعنف ضد المرأة وإعلان خدمات الرعاية من العنف ضد المرأة باعتبارها خدمة أساسية⁽¹¹⁵⁾.
- قانون الجبر الشامل للناجيات بأرواحهن من قتل الإناث⁽¹¹⁶⁾.

115- وأطلق البلد مسار نوع الجنس، من أجل تعزيز وصول المرأة إلى العدالة في إطار النموذج الجديد للهيكل الإقليمية. وتم افتتاح 32 "نقطة بنفسجية" (Puntos Violeta) في جميع مناطق البلاد من أجل تقديم الإسعافات الأولية النفسية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف، مع التركيز بشكل خاص على التحرش في العمل والتحرش الجنسي والتحرش في الشوارع⁽¹¹⁷⁾.

116- وتعمل المساحات الآمنة، بالتحالف مع الأعمال التجارية المحددة مسبقاً، كملاجئ للنساء في حالات العنف أو أوضاع الخطر، وهي مبادرة تسعى إلى إشراك المجتمع ككل في البحث عن حلول⁽¹¹⁸⁾.

117- وتم افتتاح 23 لجنة محلية للعناية الفورية والمتابعة في جميع أنحاء البلاد لحماية النساء المعرضات لخطر قتل الإناث ورعايتهن الفورية. وتشارك في هذه اللجان بشكل رئيسي السلطة القضائية ووزارة الأمن العام والمعهد الوطني للمرأة⁽¹¹⁹⁾.

118- ومن بين الإجراءات الأخرى التي تم تطويرها استراتيجية الرعاية المتجولة التي تهدف إلى تيسير حصول النساء المتضررات من العنف المقيمات في مناطق نائية عن المراكز الحضرية وفي المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية على خدمات الرعاية الشاملة⁽¹²⁰⁾.

119- وتم تطبيق منهجية تحليل ما يسمى بالتشريح الاجتماعي من خلال 28 تقريراً محلياً لتحليل قتل الإناث تتضمن معلومات أساسية عن النساء الضحايا وظروف المجتمع المحلي والاستجابات المؤسسية المختلفة التي تم تقديمها، وهي مرجع هلم لإعادة توجيه الإجراءات والاستجابات المؤسسية لحالات خطر قتل الإناث⁽¹²¹⁾.

120- وقد تكثف العمل على الذكورة الجديدة، ويتم تقديم المشورة القانونية بشأن الأبوة المسؤولة، وتصميم دورات تدريب وحملات توعية⁽¹²²⁾، وتطوير برامج مثل استراتيجية "نحن أسرة" (Somos Familia)، وهي نموذج تدريبي للأبوين يتم تنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، يقوم على اللعب والمحادثة المتعاطفة لتعزيز الروابط العاطفية والأمن داخل الأسر⁽¹²³⁾.

121- وأطلق المعهد الوطني للمرأة عملية إضفاء الطابع الإقليمي على السياسات التي تقيد المرأة الريفية، وتشمل ما يلي:

- وضع ورصد سياسة المساواة بين الجنسين من أجل التنمية الشاملة للجميع في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والأرياف في كوستاريكا 2020-2030 وخطة عملها⁽¹²⁴⁾.
- إصلاح لوائح القانون 9036 لمعهد التنمية الريفية، بإلغاء الإجراءات والمتطلبات المفروضة على المرأة الريفية في عرض مشاريعها الإنتاجية⁽¹²⁵⁾.
- إصلاح لوائح الائتمان الريفي الخاصة بمعهد التنمية الريفية، الذي يوسع مبالغ الائتمان ويحسن أسعار الفائدة على الائتمان مع مراعاة النهج الجنساني.
- توطيد المنتدى الوطني للمرأة الريفية باعتباره فضاء لتبادل الآراء وتحليل الثغرات من أجل صنع القرار⁽¹²⁶⁾.

2- الأطفال والمراهقون والشباب

- 122- أقرت إصلاحات هامة لحماية حقوق الطفل وحماية مصالح الطفل الفضلى:
- قانون الحق في الوقت، لتمديد فترة تقادم الملاحقة الجنائية في قضايا الجرائم الجنسية ضد القصر أو فاقد الأهلية الإرادية أو الإدراكية لمدة تصل إلى 25 سنة⁽¹²⁷⁾.
 - قانون منع التحرش بالقصر بالوسائل الإلكترونية أو الافتراضية (الاستدراج)، بوضع إطار تنظيمي لحماية الأطفال والمراهقين من التمر الإلكتروني⁽¹²⁸⁾.
 - قانون منع إعادة الإيذاء وضمان حقوق القصر في نظام التعليم في كوستاريكا⁽¹²⁹⁾، الذي اعتمد لتجنب الممارسات التي تعيد إيذاء القصر والاعتراف بهم باعتبارهم أصحاب حقوق في النظام التأديبي لنظام التعليم⁽¹³⁰⁾.
 - قانون الوقاية من العنف ضد الأطفال والمراهقين والكشف المبكر عنه والتصدي له، من أجل توليد إجراءات للوقاية من جميع أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين وكشفه المبكر⁽¹³¹⁾.
- 123- وتشكل السياسة الوطنية للأطفال والمراهقين 2024-2036⁽¹³²⁾ الإطار التوجيهي لتدخلات الدولة الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين والدفاع عنها وضمانها، وهي نتيجة عملية صياغة تشاركية مع الأطفال والمراهقين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين⁽¹³³⁾.
- 124- ويتولى المعهد الوطني لرعاية الطفل، الذي يتمتع بمرتبة دستورية من أجل توفير حماية خاصة لحقوق القصر، قيادة هذه السياسة، ويتولى المجلس الوطني للأطفال والمراهقين مسؤولية تنفيذها تنفيذاً كاملاً⁽¹³⁴⁾.
- 125- وما فتئت كوستاريكا في طليعة المعركة ضد العقوبة البدنية، وأصبح لديها منذ عام 2008 قانون يحظر هذا الفعل الذي ينتهك حقوق الطفل⁽¹³⁵⁾. ويعد برنامج أكاديمية تنشئة الأطفال استراتيجية قيّمة لبناء نماذج جديدة لتنشئة الأطفال في الأسر والمعاملة الكريمة للقصر. ويجري تنفيذها في جميع أنحاء الإقليم، وقد شاركت فيها 216 أسرة عام 2023⁽¹³⁶⁾.
- 126- وتم حظر زواج الأطفال في كوستاريكا منذ عام 2017⁽¹³⁷⁾، ويعتبر الزواج القسري أحد أغراض الاتجار بالأشخاص. وفي عام 2023، وضع المعهد الوطني لرعاية الطفل البروتوكول المؤسسي للتعامل مع العلاقات غير اللائقة من أجل الامتثال للقانون مع التركيز على الوقاية⁽¹³⁸⁾.
- 127- وقد حققت كوستاريكا أحد أدنى معدلات عمالة الأطفال في المنطقة، وذلك بفضل الحظر القانوني لعمل القصر الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً وصياغة سياسات وآليات مشتركة بين القطاعات.

ولبلد التزام وخريطة طريق للقضاء على عمالة الأطفال وأسوأ أشكالها بحلول عام 2025، وبالتالي تحقيق الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة. وتتص خريطة الطريق فيما تنص عليه على تخصيص إعانات للقصر لاستبقائهم في المدرسة⁽¹³⁹⁾.

128- وبلغ المعدل الصافي لمشاركة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً 1,3 في المائة عام 2023، بانخفاض قدره 0,5 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي الوقت نفسه، انخفضت النسبة المئوية للأسر الفقيرة التي لها أطفال ومراهقون فقراء يعملون من 41,8 في المائة عام 2020 إلى 19,1 في المائة عام 2023⁽¹⁴⁰⁾.

129- وفي عام 2024، أعيد تنشيط اللجنة الوطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمراهقين ولجانها الفرعية، حيث أطلق بوضع خطة العمل السنوية لعام 2024، وفقاً للإجراءات المحددة في الخطة الوطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمراهقين 2022-2025⁽¹⁴¹⁾.

130- وتقدّم حوافز لشركات القطاع السياح لاعتماد مدونة لقواعد السلوك لتنشيط الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين المرتبط بالسفر والسياحة⁽¹⁴²⁾.

131- ولبلد منذ عام 2020 سياسة عامة للشباب حتى عام 2024⁽¹⁴³⁾، أقرتها الجمعية الوطنية للشباب التابعة للشبكة الوطنية الاستشارية للشباب، التي تضم في قيادتها وزارة الثقافة والشباب⁽¹⁴⁴⁾.

3- المثليات والمثليون ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجو الميل الجنسي وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى

132- يشمل نطاق حكم الدائرة الدستورية الذي يقوم عليه الرأي الاستشاري لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الإطار المؤسسي بأكمله؛ وعلى الرغم من أن المسألة لا تزال جديدة في البلد، فقد أحدثت تغييرات إيجابية في العمل المؤسسي الرامي إلى صون مبدأ عدم التمييز لفائدة جميع الأشخاص⁽¹⁴⁵⁾.

133- وفي أيار/مايو 2024، سجلت المحكمة العليا للانتخابات 3 056 حالة زواج مثلي. وأجري أيضاً 1 374 تغييراً للاسم عندما يعرّف شخص نفسه على أنه يحمل هوية جنسانية مختلفة عن الهوية الجنسانية المسجلة⁽¹⁴⁶⁾.

134- وهناك بروتوكول للتعامل مع التمر المدرسي ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية⁽¹⁴⁷⁾؛ وبروتوكول عمل في حالات التمييز ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى من جانب قوات الشرطة، وفي حالة النظام الوطني للسجون تعطى الأسبقية في تحديد الموقع للحرية المكفولة للشخص المحروم من الحرية في التحديد الذاتي للهوية⁽¹⁴⁸⁾.

135- وفي مجال الصحة، للبلد بروتوكول للرعاية الشاملة لمغايري الهوية الجنسانية بالهرمونات في شبكة الخدمات الصحية؛ وتم إدراج متغير الميل الجنسي والهوية الجنسانية في سجلاته الإحصائية⁽¹⁴⁹⁾.

136- ولديه سياسية للسلطة التنفيذية من أجل القضاء على التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين في مؤسساتها⁽¹⁵⁰⁾، وهي تتطلب هيئة ظروف شاملة للجميع ومناسبة لصالح هذه الفئة، وإنشاء لجان وسياسات مؤسسية للمساواة تعزز الوعي في صفوف الموظفين العموميين وتضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات للعمل الإيجابي، وتسهم في ثقافة التسامح واحترام تنوع الأشخاص. وحتى الآن، أبلغت غالبية المؤسسات عن إنشاء اللجان المذكورة، علاوة على إجراءات ملموسة لصالح هذه الفئة من السكان.

-4 الأشخاص ذوي الإعاقة

- 137- تلتزم كوستاريكا بالإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون 17,2 في المائة من إجمالي عدد السكان، وفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية بشأن الإعاقة لعام 2024.
- 138- وتجدر الإشارة إلى اعتماد الإصلاحات التالية:
- تعديل المادة 51 من الدستور لضمان حماية خاصة من الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁵¹⁾.
 - القانون الذي يجيز منح قسيمة سكن عائلية ثانية للأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁵²⁾.
 - تعديل القانون الخاص بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم ضمانات للنقل ووقوف السيارات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁵³⁾.
 - قانون إنشاء مكتب لكبار السن والأشخاص في حالة إعاقة في البلديات، يمنح الموارد اللازمة لتطوير الإجراءات على مستوى الحكومات المحلية⁽¹⁵⁴⁾.
 - تعديل لوائح قانون تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، بتعزيز الأحكام المتعلقة بالحقوق في العمل والتوظيف⁽¹⁵⁵⁾.
- 139- وللبلد خطة عمل السياسة الوطنية للإعاقة 2024-2030⁽¹⁵⁶⁾، تنفذ من خلالها أهداف السياسة في جميع المؤسسات العامة⁽¹⁵⁷⁾.
- 140- ووفقاً للتشريعات والسياسات، توجد في كل مؤسسة لجنة معنية بإمكانية الوصول والإعاقة، مهمتها تقديم المشورة للسلطات ووضع إجراءات تقوم على نهج حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وهي مجمعة في شبكة من اللجان، أعيد تنشيطها عام 2022، تحت تنسيق وقيادة المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 141- ويقدم المعهد المشترك للمعونة الاجتماعية إعانات وتحويلات نقدية موجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم وغيرها، مما يعزز تحسين نوعية حياتهم⁽¹⁵⁸⁾. ولدى المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة برامج انتقائية للأشخاص الذين يعيشون في فقر وإهمال⁽¹⁵⁹⁾.

-5 كبار السن

- 142- تشهد كوستاريكا تحولاً ديموغرافياً متقدماً يتميز بارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات المواليد. ومن الأمثلة على ذلك أن عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر سيزيد بنحو 5 في المائة بين عامي 2020 و2030؛ وأنه بحلول عام 2050، سيكون عمر 23,7 في المائة من السكان 60 عاماً فأكثر.
- 143- وفي هذا السياق، يقود المجلس الوطني لكبار السن، وهو الهيئة الإدارية المعنية بالاشتياخ والشيخوخة، الاستراتيجية الوطنية للاشتياخ الصحي القائم على مسار الحياة 2022-2026⁽¹⁶⁰⁾، وكذلك السياسة الوطنية للاشتياخ والشيخوخة 2023-2033⁽¹⁶¹⁾. ويتناول هذان الصكان حماية حقوق كبار السن وتعزيزها؛ وأمنهم الاقتصادي؛ والمعاملة الجيدة لهذه الفئة وضمان حياة خالية من العنف لها؛ والعناية المتكاملة بها في الصحة وخدمات الرعاية.
- 144- وتنفذ كوستاريكا برنامج شبكة العناية التدريجية للرعاية الشاملة لكبار السن، الذي يقدم بدائل مختلفة للعناية بكبار السن ورعايتهم في المنزل، وخاصة من يعيشون في فقر وفقير مدقع، يكمله معروض من طرائق الإقامة الطويلة والرعاية النهارية.

145- وتوفر خدمات مثل "الخط الذهبي" (Línea Dorada)، وهو خط هاتفي للرعاية والمساعدة عن بُعد، استجابات مجانية وفي الوقت المناسب لاحتياجات كبار السن. ويقدم مشروع الدفاع القانوني عن كبار السن، الذي طُوّر بالتعاون مع جامعة كوستاريكا، الرعاية بطرق مختلفة.

6- الشعوب الأصلية

146- تعترف الدولة بأن هناك ديناً تاريخياً يتمثل في الضمان الكامل لحقوق الشعوب الأصلية، ومع ذلك، فقد تم تنفيذ إجراءات ملموسة تعكس التزام البلد بإعمال الحقوق المحددة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

147- وتتضمن الآلية العامة للتشاور مع الشعوب الأصلية، القائمة منذ عام 2019، الخطوات الدنيا الواجب اتباعها في التشاور المسبق مع الشعوب الأصلية قبل أي مشروع أو إجراء إداري يؤثر عليها⁽¹⁶²⁾، وقد بدأت في إنشاء هيكل حماية يتألف مما يلي:

- اجتماع المائدة المستديرة التقنية المشتركة بين المؤسسات لشؤون الشعوب الأصلية، من أجل صياغة مسار عمل بين الشعوب الأصلية والدولة؛
- الوحدة التقنية للتشاور مع الشعوب الأصلية، تحت مسؤولية نائب وزير السلام، تشمل مهامها إنشاء وتدريب الهيئات الإقليمية للتشاور مع الشعوب الأصلية، التي تلعب دوراً تنسيقياً لوجستياً ومخصصاً في قضايا الشعوب الأصلية⁽¹⁶³⁾.

148- وامتثالاً لقانون السكان الأصليين⁽¹⁶⁴⁾، أُطلقت عام 2016 الخطة الوطنية لاسترداد أراضي الشعوب الأصلية، حيث أنشئ الصندوق الوطني لدفع تعويضات عن أراضي الشعوب الأصلية⁽¹⁶⁵⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نُفذت أول عملية مصادرة بحسن نية من شخص من غير السكان الأصليين يشغل أرضاً في أراضي الشعوب الأصلية كونتي بوريكا، مما أدى إلى نقل الملكية إلى جمعية التنمية المتكاملة للشعوب الأصلية في الإقليم⁽¹⁶⁶⁾.

149- وتجدر الإشارة إلى أوجه التقدم التشريعية التالية:

- القانون المتعلق بحماية تطور الجنسية الكوستاريكية للسكان الأصليين العابرين للحدود وضمان إدماج السكان الأصليين العابرين للحدود، الذي يُدخل مفهوم السكان الأصليين العابرين للحدود في النظام القانوني، إلى جانب الإصلاحات اللازمة لتحديد هويتهم ومنحهم وضعاً قانونياً للوصول إلى حقوقهم والضمانات المكفولة لهم⁽¹⁶⁷⁾.
- القانون الذي يعلن أن الاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في 9 آب/أغسطس من كل عام أمرٌ ذو أهمية عامة وأكاديمية وثقافية⁽¹⁶⁸⁾.

150- ويجري العمل على وضع السياسة العامة للشعوب الأصلية 2026-2036، والتي ستكون أول تطبيق للآلية العامة للتشاور، وستتناول قضايا مثل الاعتراف بالاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية، وأراضيها، وحكمها الذاتي، وإدماجها الاجتماعي⁽¹⁶⁹⁾.

151- ويجري تعزيز تدريس لغات الشعوب الأصلية في التعليم ما قبل المدرسي في أقاليم الشعوب الأصلية في إطار سياسة التعليم الرامية إلى النهوض باللغات. والبلد من جهته بصدد إنفاذ البروتوكول الخاص بالسكان ذوي التشريعات والظروف الخاصة والمحددة وبروتوكول رعاية الشعوب الأصلية الخاص بقوات الشرطة⁽¹⁷⁰⁾.

152- ويدير صندوق الضمان الاجتماعي في كوستاريكا إنشاء فهرس البيانات المؤسسية الذي يسمح بإبراز الشعوب الأصلية ورعايتها في الخدمات الصحية، حيث بلغ عدد المسجلين من الشعوب الأصلية 71 700 شخص، وهو ما يمثل حتى الآن 92 في المائة من السكان الذين يحددون هويتهم بصفتهم من الشعوب الأصلية وأقاليمها⁽¹⁷¹⁾.

7- المنحدرون من أصل أفريقي

153- نفذت كوستاريكا إجراءات حاسمة للاعتراف بمساهمات المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إجراءات إيجابية لتمكينهم من الاندماج الكامل في المجتمع، ومن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وجميع أشكال التمييز بشكل فاعل.

154- واستضافت كوستاريكا أول احتفال باليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي عام 2021، وكذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المساواة وحقوق الإنسان للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، المعقد عام 2019، "تسريع العمل العالمي من أجل الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، والذي كانت وثيقته الختامية بمثابة مساهمة إقليمية في قمة نيروبي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

155- وحصلت التطورات القانونية التالية:

- القانون الذي يعلن شهر آب/أغسطس شهراً تاريخياً للمنحدرين من أصل أفريقي في كوستاريكا⁽¹⁷²⁾.
- قانون الإجراءات الإيجابية لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، التي سيتم تطبيقها على مدى عشر سنوات، والذي ينص على التزام المؤسسات العامة بتوجيه ما لا يقل عن 7 في المائة من الوظائف الشاغرة سنوياً ليشغلها المنحدرون من أصل أفريقي⁽¹⁷³⁾.
- مرسوم تنفيذي يؤكد تعريف السكان الكوستاريكيين المنحدرين من أصل أفريقي بذاتهم باعتبارهم شعباً قديماً وفقاً لهويتهم الثقافية ولغتهم وتقاليدهم التاريخية وثقافتهم ورؤيتهم الكونية⁽¹⁷⁴⁾.

156- وتشمل السياسة الوطنية للصحة 2023-2033 وخطة عملها إجراءات محددة لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، ويجري إعداد دورة تدريبية حول التعددية الثقافية لتوفير أدوات التنوع الثقافي للقوى العاملة الصحية⁽¹⁷⁵⁾.

157- ويجري تنفيذ برونوكول العمل في حالات التمييز العنصري وكرهية الأجانب الموجهة لموظفي التدريس والإدارة بهدف مكافحة العنصرية والتمييز في قطاع التعليم، كما تم إدراج متغير القوالب النمطية العنصرية في خطط التدريب المستمر⁽¹⁷⁶⁾.

8- حقوق المهاجرين واللاجئين

158- تعتبر كوستاريكا بلد عبور ومقصد للهجرة وكانت تاريخياً بلداً لاستقبال اللاجئين لأسباب اقتصادية وسياسية. وبالنسبة لكوستاريكا، فإن إدماج المهاجرين واللاجئين أمر ضروري لتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

159- ويمثل السكان الأجانب حوالي 10 في المائة من السكان، وهي من أعلى النسب في المنطقة. ومع ذلك، نما عدد الأشخاص العابرين عبر البلاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

160- وفي عامي 2021 و2022، كانت كوستاريكا أحد أكثر بلدان العالم التي تلقت أكبر عدد من طلبات اللجوء، وفي عام 2023 استقبلت 15 611 لاجئاً و195 463 طالب لجوء و18 900 شخص آخر بحاجة إلى حماية دولية؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها 133 في المائة مقارنة بعام 2022، حيث وصل عدد العابرين عبر البلد إلى رقم قياسي هو 529 348 شخصاً.

161- وقد ولد هذا الوضع ضغطاً على قدرات الدولة، واستدعى إعلان حالة الطوارئ عام 2023 لتلبية احتياجات الأشخاص الذين كانوا جزءاً من تدفقات مختلطة؛ وتعزيز القدرة على الاستجابة المؤسسية، وكذا معالجة تأثيرها على المجتمعات المضيفة.

162- وتطبق كوستاريكا نهجاً لحقوق الإنسان في إدارة التنقل البشري، وقد ابتكرت آليات يعترف بها حالياً بوصفها من أفضل الممارسات، وترد في السياسة الشاملة للهجرة 2024-2034⁽¹⁷⁷⁾، والخطة الوطنية للاندماج 2023-2027⁽¹⁷⁸⁾:

- إجراء نظام معلومات الهجرات العمالية، وهو نظام لتسجيل للمهاجرين فيما يتصل بالعمالة، يعمل على أساس مدى توافر المعارض من العمالة وفقاً لمستويات الطلب الموجودة في السوق الوطنية⁽¹⁷⁹⁾.
- يراقب نظام تتبع الهجرة العمالية دخول اليد العاملة المهاجرة المتجهة إلى قطاعات تشهد أعلى طلب على العمالة إلى البلد وإقامتها فيه وخروجها منه⁽¹⁸⁰⁾.
- مشروع التغطية الصحية والحصول على عمل للمهاجرين، الذي يهدف إلى دعم المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين المستضعفين بتحمل تكاليف وثائق الهجرة⁽¹⁸¹⁾.
- إنشاء "فريق حالات الهجرات الخاصة" لتحديد هوية الأشخاص الذين يعيشون حالات هجرة خاصة، مثل القصر العابرين، والتعامل معهم⁽¹⁸²⁾.

163- واستراتيجية دعم قابلية المهاجرين للتوظيف هي إطار عمل لتعزيز اندماجهم في سوق العمل، تضمن حقوقهم العمالية وتعزز تكافؤ الفرص في سوق العمل. وسيفيد اللاجئون مما يقدمه المعهد المشترك للمعونة الاجتماعية، إذ استفاد 4 208 لاجئين وطالبي لجوء بحلول عام 2023، باستثمارات إجمالية تبلغ 1 750 939,020 مليون كولون.

164- وتم الشروع عام 2024 داخل وزارة التعليم العمومي في وضع سياسة التعليم متعدد الثقافات للسنوات العشر القادمة. كما تم إنشاء فريق العمل المشترك بين المؤسسات لرعاية الطلاب الأجانب المعرضين لخطر انعدام الجنسية والعائدين⁽¹⁸³⁾.

165- وتعرب كوستاريكا عن تقديرها للعمل المشترك مع الوكالات المتعاونة والمجتمع المدني والحلفاء الاستراتيجيين الآخرين في معالجة مسألة التنقل البشري، وتؤكد من جديد التزامها بتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، بما يمثل للحقوق والحريات الأساسية وفي إطار مبدأ المسؤولية المشتركة.

9- المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية

166- لدى كوستاريكا التزام مستمر بالرعاية الشاملة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وهو ما ينعكس في إجراءات مختلفة مثل الموافقة على الإصلاح الشامل للقانون العام لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز⁽¹⁸⁴⁾، بغية إدراج معايير أفضل في مجال حقوق الإنسان والتطور العلمي.

- 167- ويتابع المجلس الوطني للرعاية الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية 2021-2026⁽¹⁸⁵⁾، مع التركيز على القضاء على الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أماكن العمل⁽¹⁸⁶⁾.
- 168- ومن بين الأنشطة المنفذة هناك تنفيذ استراتيجية التركيبة الوقائية لفيروس العوز المناعي البشري في أوساط الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال والنساء مغايرات الهوية الجنسية، وكذا إجراءات تهدف إلى التثقيف الصحي والنهوض بالصحة.
- 169- وتجدر الإشارة إلى تعزيز نموذج التركيبة الوقائية عام 2023، الذي تقوده منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والذي يحظى بميزانية يؤمنها النظام الصحي⁽¹⁸⁷⁾.
- 170- ولدى البلد أيضاً معايير ومبادئ توجيهية توفر إطاراً متيناً لرعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الحصول على خدمات غير تمييزية، وعلى علاج ومتابعة سريرية، ومعاملة كريمة ومتسمة باحترام المرضى، وكذلك تدابير وقائية.

رابعاً - الأولويات الوطنية والمتابعة

- 171- يقدم هذا التقرير تجميعاً للجهود والممارسات الجيدة التي قامت بها الدولة لضمان حقوق الإنسان. وهو أيضاً تمرين للتفكير المفتوح والشفاف في وضع البلد، يتم من خلاله تحديد التحديات الهامة.
- 172- ويعوق استمرار الفقر وعدم المساواة والإقصاء، إلى جانب الآثار المتزايدة لتغير المناخ على رفاهية الناس، الضمان الكامل لحقوق الإنسان ويشكلان تحديين لا يزالان قائمين أمام البلد.
- 173- ويعكف البلد على التفكير في أزمة العنف الكبيرة التي يواجهها ويسعى إلى التصدي لها، وكذا تصاعد العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، في سياق انخفاض الحيز المالي بسبب الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في المالية العامة.
- 174- وهذا الوضع يجعل الحاجة إلى تعزيز الوقاية في البرامج الاجتماعية أكثر إلحاحاً، وهو إجراء ضروري لحقوق الإنسان ويتسم بالكفاءة فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة.
- 175- وقد تم الاعتراف بفضائل حالة كوستاريكا فيما يتعلق بمتانة البرامج الاجتماعية التي تفيد السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة. ولكن سُلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى جعل التدخلات أكثر كفاءة، من خلال دمج البرامج في أهداف وغايات مشتركة.
- 176- ويُعترف بالحاجة إلى التقدم نحو نظام وطني متكامل يوائم بين المعلومات المتاحة والسياسات العامة وتخطيط الميزانية، بتوفير متابعة ملائمة وطويلة الأجل للظروف المتسمة بالخطر من أجل ضمان فعالية التدخل العام.
- 177- وتلتزم كوستاريكا بصياغة خطة عمل لمتابعة الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بمشاركة المجتمع المدني، تم بموجبها تنظيم نتائج المشاورات التي أجريت من أجل هذا التقرير.
- 178- وفيما يلي الالتزامات الأخرى التي تعهد بها البلد، بما في ذلك في إطار الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- 179- وتؤكد كوستاريكا من جديد التزامها بحقوق الإنسان لجميع الناس وبالعامل جنباً إلى جنب مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع والجهات الفاعلة الدولية لمعالجة أولوياتها وتحدياتها للمستقبل.

Notas

- ¹ Annex I contains a list of acronyms and abbreviations; annex II includes the responses to the recommendations received in the 3rd Cycle of the Universal Periodic Review, along with more detailed information on the actions taken; and annex III presents a non-exhaustive list of bills related to human rights issues addressed in the report currently in the legislative pipeline, provided by the Legislative Assembly.
- ² Cf. 111.9. Executive Decree 36776-RE of 9 August 2011 and its reforms.
- ³ Asamblea Legislativa, Instituto Costarricense de Acueductos y Alcantarillados (AyA), Banco Central de Costa Rica (BCCR), Caja Costarricense de Seguro Social (CCSS), Contraloría General de la República (CGR), Comisión Nacional de Emergencias (CNE), Comisión Nacional de Asuntos Indígenas (CONAI), Consejo Nacional de la Persona Adulta Mayor (CONAPAM), Consejo Nacional de Personas con Discapacidad (CONAPDIS), Consejo Nacional de Rectores (CONARE), Corte Suprema de Justicia (CSJ), Dirección General de Migración y Extranjería (DGME), Defensoría de los Habitantes de la República (DHR), Instituto Costarricense sobre Drogas (ICD), Instituto Costarricense de Electricidad (ICE), Instituto Costarricense del Deporte y la Recreación (ICODER), Instituto Costarricense de Turismo (ICT), Instituto Mixto de Ayuda Social (IMAS), Instituto Nacional de Aprendizaje (INA), Instituto Nacional de las Mujeres (INAMU), Instituto Costarricense de Pesca y Acuicultura (INCOPECA), Instituto de Desarrollo Rural (INDER), Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC), Ministerio de Cultura y Juventud (MCJ), Ministerio de Economía, Industria y Comercio (MEIC), Ministerio de Educación Pública (MEP), Ministerio de Ciencia, Innovación, Tecnología y Telecomunicaciones (MICITT), Ministerio de Planificación Nacional y Política Económica (MIDEPLAN), Ministerio de Ambiente y Energía (MINAE), Ministerio de Salud (MINSA), Ministerio de Vivienda y Asentamientos Humanos (MIVAH), Ministerio de Justicia y Paz (MJP), Ministerio de Seguridad Pública (MSP), Ministerio de Trabajo y Seguridad Social (MTSS), Patronato Nacional de la Infancia (PANI), Sistema de Banca para el Desarrollo (SBD), Tribunal Supremo de Elecciones (TSE), y Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto (MREC).
- ⁴ Cf. 111.8. The Permanent Consultation Entity (EPC) was established by Article 14 of the Executive Decree 36776-RE of August 9, 2011, and its reforms, attached to the CIIDDHH for the direct and effective participation of civil society, as well as other interested organizations. The EPC was operationalized in 2018 with the creation of a base of organizations, and in January 2021 the “Mechanism for participation and consultation of the CIIDDHH with the Permanent Consultation Entity” was approved after a joint construction exercise, which constitutes the framework of procedures for the significant participation of civil society in the CIIDDHH.
- ⁵ Civil society organizations were invited early to participate in the consultation on June 21st, 2024, through an online form. They were invited to identify: i) main progress in compliance with human rights recommendations for the period 2019-2024; ii) setbacks; and iii) priority goals to which the State's action must be directed. Likewise, accessibility guarantees were given during the activity, including interpretation into Costa Rican Sign Language. More than 80 civil society organizations and public institutions registered to the consultation, which was held in an auditorium of the Judiciary Branch in San Jose, with participation of the Vice-President of the Supreme Court, the Vice-minister of Multilateral Affairs, the Ombudsperson, the Congresswoman President of the Human Rights Commission of the Legislative Assembly and the UN Resident Coordinator.
- ⁶ Article 1 of the Political Constitution of the Republic of Costa Rica.
- ⁷ Cf. 111.6.
- ⁸ These are, the International Convention for the Elimination of all Forms of Racial Discrimination; the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and their protocols; the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol; the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and its Optional Protocol; the Convention on the Rights of the Child and its protocols; the Convention on the Rights of Persons with Disabilities and its protocol; and the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearances. The latter was ratified in October 2012, becoming the most recent of the international human rights treaties to be incorporated into the Costa Rican legal system.
- ⁹ [seriea_24_eng.pdf \(corteidh.or.cr\)](#). With its request for an advisory opinion, Costa Rica helped to develop Inter-American standards that serve as a guide for ensuring the rights of LGBTI+ individuals in the region.
- ¹⁰ In a verdict issued on August 8, 2018, the constitutional magistrates gave the Legislative Assembly 18 months to regulate same-sex marriage before lifting the ban. On May 26, 2020, Costa Rica became the world's 28th country to recognize same-sex marriage.
- ¹¹ Through Resolutions A/HRC/RES/48/13 y A/RES/76/300.
- ¹² Cf. 111.199. Resolutions A/RES/75/170 and A/RES/75/314.
- ¹³ Law No. 9981 of 21 May 2021.
- ¹⁴ https://sites.google.com/expedientesmideplan.go.cr/pndip-2023-2026/pagina_principal.

- 15 <https://www.mideplan.go.cr/plan-estrategico-nacional-2050>.
- 16 Cf. 111.44.
- 17 [Compromiso_politico_DDHHGrupo+ICE.pdf](#).
- 18 Cf. 111.42.
- 19 Law 9694 of 4 June 2019.
- 20 By 2023, the institution has achieved 62.1% of available indicators of the 2030 Agenda.
<https://inec.cr/estadisticas-fuentes/objetivos-desarrollo-sostenible>.
- 21 https://admin.inec.cr/sites/default/files/2022-09/guia_para_lineamientos_enfoque_etnico-racial.pdf.
- 22 Cf. 111.35 & 111.34. https://costarica.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Marco-LGBTI-web%20%281%29_0.pdf.
- 23 These activities include training, information and awareness processes, communication strategies, selection, jurisprudence research, participation in the development of guidelines such as circulars, policies, and protocols, and the publication of technical criteria for vulnerability and human rights approaches. A large training offer is available for the use of international instruments, which is coordinated with the Judicial School and the institution's numerous training sections.
- 24 Cf. 111.185 & 111.59. To ensure broad involvement, authorities from the eight Indigenous Peoples from the 24 territories have been included, as have indigenous users who may or may not be members of these organizations.
- 25 Cf. 111.27.
- 26 Cf. 111.178.
- 27 Cf. 111.26 & 111.56.
- 28 Cf. 111.36.
- 29 Cf. 111.10. These actions are in line with Resolution A/RES/66/209, which recognizes SAIs as essential entities for promoting efficiency, accountability and transparency in public administration.
- 30 Cf. 111.121.
- 31 Cf. 111.79. As of 2023, the Ministry of Labor and Social Security reports that around 1.483 people with disabilities work in Costa Rica's public sector, both reserved and unreserved.
- 32 <https://www.mtss.go.cr/empleo-formacion/index.html>.
- 33 Cf. 111.82.
- 34 Its objective is to guide institutional processes towards comprehensive attention in Costa Rican indigenous territories, providing adequate provision of services, subsidies, transfers and benefits with cultural relevance.
- 35 Cf. 111.83.
- 36 Cf. 111.78. According to Article 7 of Law N. 8634, Development Banking System, the System will design policies "to provide priority treatment to projects promoted by women, older adults, ethnic minorities, people with disabilities, young entrepreneurs, development associations, cooperatives, SME consortia (...)".
- 37 <https://inec.cr/multimedia/enaho-2023-presentacion-resultados-generales-sobre-ingresos-pobreza-desigualdad>.
- 38 <https://inec.cr/multimedia/enaho-2023-infografia-realidad-socioeconomica-costa-rica-2023>.
- 39 Cf. 111.31, 111.22, 111.36, 111.19, 111.16 & 111.57.
- 40 Law 9878 of 12 August 2020. Cf. 111.12.
- 41 Cf. 111.208, 111.32 & 111.39.
- 42 <https://costarica.un.org/sites/default/files/2023-06/An%C3%A1lisis%20de%20Discursos%20de%20Odio%20y%20Discriminaci%C3%B3n%20en%20las%20Redes%20Sociales%20-%202023%20.pdf>.
- 43 Cf. 111.23 & 111.24.
- 44 Law 10030 of 30 September 2021.
- 45 Cf. 111.121. Capacity training is provided on a variety of issues, including women's rights, the perspectives of persons with disabilities, the fight against discrimination, and a culture of equality and nonviolence, including for police officers and judges. The Ministry of Public Security, for example, has developed campaigns to promote human rights with a reach of up to 10.000 people. Police and prison personnel are trained on how to approach and treat people who have been detained and deprived of their liberty to exercise authority properly and prevent torture and other cruel, cruel, or degrading treatments or punishment.
- 46 Cf. 111.122. Awareness-raising campaigns on sexual and reproductive health, HIV, and LGBTIQ+ have been conducted for police and administrative officials, reaching up to 2.000 individuals, and training is provided in the use of police intervention protocols in violent situations. Gender issues, masculinities for equality, and human trafficking and smuggling.
- 47 Cf. 111.46.
- 48 <https://www.cne.go.cr/rectoria/planngr/Plan%20Nacional%20de%20Gestion%20del%20Riesgo%202021-2025.pdf>.
- 49 <https://monitoreo-pngr.cne.go.cr/>.
- 50 Cf. 111.43.

- 51 Cf. 111.45. <https://www.bccr.fi.cr/indicadores-economicos/cuentas-ambientales>.
- 52 Law 10385 of 23 November 2023.
- 53 <http://cse.go.cr/sites/default/files/acuerdos/cse-sg-0936-2021-patde.pdf>.
- 54 Cf. 111.10.
- 55 Cf. 111.190.
- 56 Cf. 111.52.
- 57 Law 9682 of 23 May 2019.
- 58 Law 9692 of 9 July 2019.
- 59 Cf. 111.148.
- 60 <https://conferenciaawscostarica2023.com/communique/>.
- 61 Resolution A/RES/78/241.
- 62 Law 10011 of 24 August 2021.
- 63 Cf. 111.47.
- 64 Cf. 111.128.
- 65 Law 10327 of 12 May 2023.
- 66 Law 10235 of 3 May 2022.
- 67 Cf. 111.129.
- 68 Cf. 111.127.
- 69 Law 9726 of 14 August 2019.
- 70 Cf. 111.63 & 111.68.
- 71 <https://www.migracion.go.cr/Documentos%20compartidos/PoliticasyPolitica%20Nacional%20Contra%20la%20Trata%20de%20Personas.pdf>.
- 72 Cf. 111.66.
- 73 Cf. 111.71. Law 10159 Public Employment Framework of 2022 establishes that workers can enjoy one month of paternity leave starting one day after the registration of the birth or adoption. Law 10211, also of 2022, establishes paternity leaves in the private sector, along with other measures to protect women in maternity status against employment discrimination. This law grants biological parents paternity leave, two days a week, during the four weeks from the birth of their daughter or son. The reform also creates other special licenses such as in the case of an individual or joint adoption.
- Another reform of the Code of Work in November 2023, Law 10397, introduced a special paternity leave for biological parents of minors, in the event of the mother's death during childbirth.
- 74 Cf. 111.74. Law 9697 of 18 March 2019.
- 75 Law 9728 of 12 September 2019 and its reforms.
- 76 Law 9758 of 29 October 2019.
- 77 Law 10131 of 10 February 2022.
- 78 Cf. 111.145. Law 10029 of 6 October 2021.
- 79 <https://www.bccr.fi.cr/indicadores-economicos/cuenta-sat%C3%A9lite-del-trabajo-dom%C3%A9stico-no-remunerado>.
- 80 Cf. 111.76.
- 81 Cf. 111.73.
- 82 Law 10192 of 28 April 2022.
- 83 Cf. 111.72.
- 84 https://www.imas.go.cr/sites/default/files/custom/Politica%20Nacional%20de%20Cuidados%202021-2031_0.pdf.
- 85 Cf. 111.86. In 2020, REDCUDI benefited 25,568 people and 17,328 families with an investment of ¢32,804,899,982. For 2021, 26,004 people and 17,419 households benefited from a total investment of ¢32,593,975,702. In 2022, the benefit was granted to 30,360 people with a social investment of ¢33,308,146,935. While, in 2023, 31,840 people benefited from a social investment of ¢36,308,275,659.
- 86 Law 9849 of 5 June 2020.
- 87 Cf. 111.93.
- 88 Cf. 111.92.
- 89 Cf. 111.90.
- 90 Executive Decree 41058, 2018.
- 91 Cf. 111.94.
- 92 Cf. 111.91 SINIGIRH: <https://mapas.da.go.cr/>
- 93 [Perfil de País - Costa Rica | Salud en las Américas \(paho.org\)](https://www.paho.org/es/perfil-de-pais/costa-rica)
- 94 [file \(ministeriodesalud.go.cr\)](https://www.ministeriodesalud.go.cr/).
- 95 Cf. 111.102.
- 96 Executive Decree 42113-S of 12 December 2019.
- 97 Cf. 111.95 & 111.97.
- 98 Cf. 111.100.
- 99 Law 10412 of 29 November 2023.

- 100 Cf. 111.201.
- 101 Law 10424 of 29 November 2023.
- 102 Cf. 111.54.
- 103 Cf. 111.111.
- 104 Cf. 111.114.
- 105 Cf. 111.118.
- 106 Cf. 111.120.
- 107 Cf. 111.119.
- 108 <https://www.mcj.go.cr/sites/default/files/2021-06/PLANOVI%202017-2032.pdf>.
- 109 <https://www.inamu.go.cr/documents/10179/401246/Plan+de+acci%C3%B3n+2023-2026+PIEG/c3780d43-23f5-4749-a23e-6fb10b8f0b76>.
- 110 Cf. 111.123, 111.125, 111.124, 111.136 & 111.147.
- 111 Law 9877 of 10 August 2020.
- 112 Law 9975 of 14 May 2021.
- 113 Cf. 111.144, 111.150 & 111.151. Law 10022 of 23 August 2021.
- 114 Cf. 111.103. Law 10081 of 28 October 2021.
- 115 Cf. 111.143. Law 10158 of 8 March 2022 and its reforms.
- 116 Cf. 111.153 & 111.152. Law 10263 of 6 May 2022.
- 117 Cf. 111.138.
- 118 Cf. 111.154 & 111.137. As of May 2024, there are more than 1.000 Safe Spaces, 460 of them are in operation, and 2.000 people have been trained to address the immediate needs of women users.
- 119 Cf. 111.155.
- 120 Cf. 111.54.
- 121 Cf. 111.141 & 111.142.
- 122 <http://aprendeconmigo.inamu.go.cr/brinda>.
- 123 Cf. 111.169.
- 124 Cf. 111.146.
- <https://www.undp.org/es/costa-rica/publicaciones/politica-de-igualdad-de-genero-para-el-desarrollo-inclusivo-en-el-sector-agropecuario-pesquero-y-rural-costarricense-2020-0#:~:text=La%20Pol%C3%ADtica%20de%20igualdad%20de,de%20una%20atenci%C3%B3n%20efectiva%20e>.
- 125 Cf. 111.134.
- 126 Cf. 111.133.
- 127 Cf. 111.165. Law 9685 of 21 May 2019.
- 128 Cf. 111.177. Law 10020 of 9 September 2021.
- 129 Law 9999 of 20 November 2021.
- 130 Cf. 111.160 & 111.161.
- 131 Law 10476 of 15 May 2024.
- 132 Executive Decree 44445-MP of 18 April 2024.
- <https://cnna.go.cr/wp-content/uploads/2024/04/Politica-Nacional-de-la-Ninez-y-Adolescencia-2024-2036.pdf>.
- 133 Cf. 111.157 & 111.159.
- 134 Cf. 111.158.
- 135 Cf. 111.168.
- 136 Cf. 111.166 & 111.167.
- 137 Law 9406 of 30 November 2016.
- 138 Cf. 111.162.
- 139 Cf. 111.176.
- 140 <https://inec.cr/tematicas/listado?topics=174%252C715>.
- 141 Cf. 111.175.
- 142 Cf. 111.164. To date, 51 companies have signed the commitment.
- 143 Executive Decree 42364-MCJ of 26 November 2020.
- <https://www.mcj.go.cr/sites/default/files/2020-08/PPPJ%202020-2024%20vf.pdf>.
- 144 Cf. 111.75.
- 145 https://www.tse.go.cr/actas/2018/49-2018-extraordinaria-del-14-de-mayo-de-2018.html?zoom_highlight=%22matrimonio+igualitario%22.
- 146 Cf. 111.70.
- 147 Cf. 111.106.
- 148 Cf. 111.30.
- 149 Cf. 111.38.
- 150 Cf. 111.37 & 111.33. Executive Decree 38999 of 12 May 2015.
- 151 Law 9697 of 16 July 2019.
- 152 Law 9821 of 24 March 2020.
- 153 Law 9865 of 17 August 2020.

- 154 Law 10046 of 28 January 2022.
- 155 Executive Decree 43024-MP-MTSS of 27 April 2021. The decree includes the prohibition on employers to prevent the use of assistive services and technologies by workers with disabilities, as well as the designation of the denial of reasonable adjustments as an act of direct discrimination against workers with disabilities.
- 156 <https://conapdis.go.cr/el-sector-informa/documentacion/4-5-5-ponadis/>.
- 157 Cf. 111.200.
- 158 Cf. 111.145. In 2020, IMAS provided benefits to 55.415 people with disabilities (direct beneficiaries), with a total investment of ¢23.944.902.608. In 2021, benefits were provided to 48.307 people, with a total investment of ¢19.723.941.191. In 2022, a total of 50.434 people benefited from a social investment of ¢18.041.803.959. Finally, in 2023, a total of 43.464 people with disabilities benefited from a social investment of ¢19.446.707.575.
- 159 Cf. 111.190. In the last four years, some 22.175 people with disabilities have been benefited, which represents a budget execution of ¢49.081.456.550.
- 160 <https://repositorio.binasss.sa.cr/repositorio/handle/20.500.11764/4187>.
- 161 Cf. 111.87. Executive Decree No. 44257-MP-S-MTSS of 9 October 2023.
https://costarica.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/politica_nacional_envejecimiento_y_vejez_web_0.pdf.
- 162 Cf. 111.181.
- 163 Cf. 111.185.
- 164 Law 6172 of 29 November 1977.
- 165 Cf. 111.187 & 111.188.
- 166 Cf. 111.189.
- 167 Cf. 111.194. Law 9710 of 9 August 2019.
- 168 Cf. 111.28. Law 10449 of 6 February 2024.
- 169 Cf. 111.130, 111.131, 111.183 & 111.193.
- 170 Cf. 111.192.
- 171 Cf. 111.197.
- 172 Cf. 111.199. Law 10050 of 25 November 2021.
- 173 Cf. 111.85. Law 10120 of 2 February 2022.
- 174 Executive Decree 43532 of 5 May 2022.
- 175 Cf. 111.103.
- 176 Cf. 111.25.
- 177 <https://www.migracion.go.cr/Documentos%20compartidos/Normativa%20Legal%20Migratoria/2024/Pol%C3%ADtica%20Migratoria%20Integral%202024%20-%2020234.pdf>.
- 178 <https://www.migracion.go.cr/Documentos%20compartidos/Políticas/Plan%20Nacional%202023-2027.pdf>.
- 179 Cf. 111.206.
- 180 <https://costarica.iom.int/es/sitlam-sistema-de-trazabilidad-laboral-migratoria-este-carne-sirve-como-identificacion-legal-en-costa-rica-para-fines-sanitarios-migratorios-y-legales-2>.
- 181 Cf. 111.210.
- 182 Cf. 111.173.
- 183 Cf. 111.211.
- 184 Law 9797 of 2 December 2019.
- 185 <http://www.conasida.go.cr/documentacion/conasida/resoluciones-politicas-y-planes/198-pen-vih-2021-2026/file>.
- 186 Cf. 111.41.
- 187 Cf. 111.108.
-